Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
American University of Beirut
الجامعة الأميركية في بيروت

منتدى الأبحاث والسياسة حول تغيّر المناخ والبيئة في العالم العربي

مذكرات للباحثين وصنّاع القرار (٨)
أيار / مايو ٢٠١١

امكانيات وحدود سياسة التعريفة التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة في قطاع الكهرباء في لبنان

حامد بهشتي
طالب دكتوراه في تخطيط سياسة الطاقة المتجددة، جامعة فريي، برلين، مركز برلين لدراسات الطاقة والبيئة في منطقة بحر قزوين (BC CARE)

بعد عقود من الاضطراب السياسي والصراع الداخلي، أصبح صانعو السياسات الآن حريصين على دفع قطاع الطاقة اللبناني قدماً. ونشر حامد بهشتي من جامعة فريي في برلين ورقة بحثية حول إمكانية جدوى نوع من السياسة، وهو التعريفة التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة (FIT Feed-in Tariff)، الذي يدفع نحو اعتماد موارد الطاقة المتجددة في قطاع الطاقة في لبنان بهدف جعلها فعالة من حيث التكلفة.

عقب نشر وزارة المياه والطاقة لورقة سياسة في حزيران / يونيو ٢٠١٠، وجد بهشتي أنه من الضروري العمل على تقديم سياسة التعريفة التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة باعتبارها خياراً قابلاً للتطبيق لاستخدام الطاقة المتجددة في لبنان، شاملاً قضايا كالوضع الأمني في لبنان والشفافية الحكومية وإدارة السياسات والموارد المالية اللازمة لتنفيذ التعريفة التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة وقبولها من قبل المؤسسات اللبنانية والسكان ككل.

التعريفة التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة بحاجة إلى الاستقرار والمصداقية لتكون دائمة

لم يتم حتى الآن عرض التعريفة التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة في المقام الأول لأن لبنان شهد فترات قصيرة من الاستقرار في مرحلة غير مستقرة. وذكر بهشتي أن "إحدى الركائز الأساسية لتنظيم التعريفة التفضيلية هي عقد الدفع الآجل الذي يتجاوز في بعض الطلبات ٢٥ عاماً. وتحتاج مثل هذه الفترة الطويلة إلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من أجل إرسال إشارات إيجابية للمستثمرين".

> "لم يتم حتى الآن عرض التعريفة التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة في المقام الأول لأن لبنان شهد فترات من الاستقرار فقط في مرحلة غير مستقرة"

إضافة إلى ذلك، هناك عدة عوائق يتعين التغلب عليها قبل أن يصبح بالامكان اعتبار تنفيذ التعريفة التفضيلية بأنها ناجحة وهي مصداقية الحكومة فوق كل شيء. في حين أن التعريفة التفضيلية لن تكون بالضرورة عبئاً على الحكومة، يشير بهشتي إلى أن الحكومة يجب أن تكون جديرة بالثقة وشفافة ولديها قدرات في ضمان المردود الطويل الأجل للمشاريع من أجل جذب المستثمرين.

احتكار قطاع الطاقة يعيق مشاركة القطاع الخاص

رغم أن هناك مجال واسع للبحث في وصول لبنان إلى مصادر الطاقة المتجددة، فإن الجمود في وزارة الطاقة واعتمادها الراسخ على محطات توليد الطاقة الحرارية التقليدية يمنع البلاد من التوسع نحو وسائل بديلة. "إن أي تنمية في مجال الطاقة المتجددة في لبنان تحتاج إلى فصل عناصر قطاع الكهرباء وفتح المجال أمام جميع أنواع الشراكات الخاصة في مجال توليد الكهرباء وتوزيعها".

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية (فارس) التابع للجامعة الأميركية في بيروت،
هو معهد بحثي تأسس في سنة ٢٠٠٦، بهدف رعاية واستثمار الأبحاث المتعلقة بالسياسات العامة للباحثين والأكاديميين، وفي مطلعهم الأساتذة والباحثين في الجامعة الأمريكية في بيروت، وللمساهمة إيجابياً في الشؤون المتعلقة بصناعة القرار والعلاقات الدولية في العالم العربي.
ويسعى معهد «فارس» ليكون مكاناً مدنياً مفتوحاً، ديناميكاً ومحايداً، تتلاقى وتتمثل فيه جميع الأفكار والاتجاهات الموجودة في المجتمع. وتتمثل أهداف المعهد بـ: (١) الرفع من مستوى النقاشات المتعلقة بالسياسات العامة وصناعة القرار في العالم العربي وفي الخارج؛ (٢) تحسين مساهمة العالم العربي في الشؤون الدولية؛ (٣) إثراء عملية التفاعل بين الباحثين والمسؤولين والفاعلين في المجتمع المدني، في الشرق الأوسط وفي الخارج.

توفير الكهرباء الضعيف في لبنان ملائم لطرح التعريفة التفضيلية

إن رداءة توفير الطاقة الثابت للسكان على مدار السنة معروفة جداً في قطاعي الكهرباء والطاقة. فانقطاع الكهرباء يتراوح بين ٣ ساعات يومياً في بعض المناطق و ١٣ ساعة في مناطق أخرى. ونتيجة لذلك، تضطر الأسر إلى دفع فاتورتي كهرباء: واحدة لمؤسسة كهرباء لبنان (EDL) للطاقة التي توفّرها، وأخرى للمولدات الخاصة التي اضطر العديد من الأسر الاستثمار فيها لضمان الحصول على الكهرباء على مدار الساعة.

مع أخذ هذا في الاعتبار، وجد بهشتي من خلال دراسة استقصائية أجراها البنك الدولي عام ٢٠٠٩ أن أكثر من نصف المشتركين في مؤسسة كهرباء لبنان على استعداد لدفع ضعف نفقاتهم الحالية من أجل ضمان الحصول الكهرباء على مدار الساعة. "وهذا يوفّر بيئة فريدة من نوعها ونادرة بين البلدان النامية لصانعي السياسات في لبنان ليكونوا أكثر ثقة بشأن تشريع التعريفة التفضيلية والتكاليف الإضافية لهذه الآلية على فواتير الكهرباء".

> "الجمود في وزارة الطاقة واعتمادها الراسخ على محطات توليد الطاقة الحرارية التقليدية يمنع البلاد من التوسع نحو وسائل بديلة"

تمكين هيئة تنظيم الطاقة من خلال مشروع القانون رقم ٤٢٦:

تشمل العوائق الأخرى غياب أي بحث ذات مصداقية يجري في مجال الطاقة المتجددة وتنفيذه في لبنان أو أي تشريع من شأنه أن يدعم تنفيذ سياسة مثل التعريفة التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة. ولذلك، فإن هيئة تنظيم الطاقة (ERA) تحتاج إلى العمل من أجل خلق أوراق السياسات والتشريعات القادرة على تقديم مبادرات قابلة للتطبيق في البلاد. ولتحقيق ذلك، تحتاج الحكومة إلى إقرار مشروع القانون المعلّق رقم ٤٢٦. "وفقاً للقدرة التي يعطيها القانون رقم ٤٢٦ لهيئة تنظيم الطاقة، فإن هذه الهيئة مؤهلة لتحديد الأنواع المختلفة من إنتاج الكهرباء في البلاد وتصنيفها. تمكّن هذه القدرة الهيئة من توجيه هذه الصناعة نحو المزيد من التقنيات الطبيعية والصديقة للبيئة. وهذا الواجب هو الجزء المحدد من القانون الذي يتيح لهيئة تنظيم الطاقة فتح المجال نحو مصادر الطاقة المتجددة في لبنان".

الخلاصة والتوصيات:

في حين أن المناخ الحالي في لبنان موات لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة، هناك العديد من المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى العمل عليها قبل أن يتم مثل هذا التنفيذ بنجاح.

من الناحية التشريعية، لا بد من وضع القانون رقم ٤٢٦ حيز التنفيذ من أجل السماح لهيئة تنظيم الطاقة بتسيير أعمالها بفعالية.

يحتاج أي نشر للطاقة المتجددة في لبنان إلى فصل عناصر قطاع الكهرباء وفتح المجال أمام جميع أنواع الشراكات الخاصة في مجال توليد الكهرباء وتوزيعها.

ترى هذه الدراسة أن "رسم التعريفة التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة"، وهي رسم ثابت يدفع بالإضافة إلى سعر الكهرباء في السوق، وفقاً للسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومن بينها القدرة المالية وانخفاض التكاليف الاجتماعية، هي النوع الأكثر واقعية لآلية التعريفة التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة للإسراع في تنفيذ مصادر الطاقة المتجددة في لبنان.

يجب القيام بالإصلاحات الإدارية الأساسية من أجل ضمان مستوى معين من الثقة بين المستثمرين والمؤسسات اللبنانية، وكذلك بين السكان المحليين وهذه المؤسسات اللبنانية ذاتها. ■

المحاضرة متوفرة كاملة سمعياً وبصرياً على الموقع الالكتروني لمؤسسة عصام فارس.

قراءات إضافية:

حامد بهشتي، امكانيات وحدود سياسة التعريفة التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة في قطاع الكهرباء في لبنان (٢٠١٠)
http://jft-newspaper.aub.edu.lb/thesis/t-٥٣٤٨.pdf

الأوراق المعدّة بتكليف من معهد عصام فارس:
الدراسات القطرية المحددة المتعلقة بتغير المناخ وعملية صنع السياسات في دول المشرق العربي
http://www.aub.edu.lb/ifi/public_policy/climate_change/ifi_cc_texts/Pages/cc_policy_levant_workshop.aspx

مذكرات البحوث والسياسات الصادرة عن معهد عصام فارس:
لمزيد من الأبحاث ذات الصلة بتغير المناخ والبيئة والمنشورات المتعلقة بالسياسات
يرجى زيارة موقع معهد عصام فارس

يوفّر **منتدى الأبحاث والسياسة حول تغير المناخ والبيئة في العالم العربي** آلية جامعة ومساحة مشتركة للأساتذة والباحثين، ومنهم أولئك في الجامعة الأميركية في بيروت، والمجتمع المدني والقطاع الخاص والسياسيين وصنّاع القرار. ويهدف المنتدى إلى المساعدة على وضع سياسات بيئية أكثر فعالية في العالم العربي، وإلى الحدّ من تأثير السيناريو المتوقع للتغير المناخي والتغيرات البيئية الأخرى، وذلك بناءً على ما يدعو إليه المنتدى ويروّج له من تواصل دائم وتفاعل بين الباحثين وصناع القرار. ويتضمن المنتدى بالإضافة إلى المحاضرات والأبحاث والاصدارات، ورشات عمل ومحاضرات ومؤتمرات، وقاعدة بيانات اقليمية شاملة لكافة الباحثين والأبحاث في هذا المجال، وهو من تنظيم معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية التابع للجامعة الأميركية في بيروت.

رامي خوري — مدير معهد عصام فارس
نديم فرج الله — مدير البرنامج البحثي
سارين كراجيرجيان — منسقة البرنامج
سارة الشوفي — منسقة البرنامج

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
٤٠٨ - مبنى ديانا تماري صبّاغ (DTS)
صندوق بريد ١١-٠٢٣٦، رياض الصلح
بيروت ٢٠٢٠ ١١٠٧، لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٣٥٠٠٠٠ مقسم: ٤١٥٠
فاكس: ٩٦١-١-٧٣٧٦٢٧

الموقع الالكتروني لمعهد عصام فارس
staff.aub.edu.lb/~webifi/

الموقع الالكتروني لمركز الأبحاث السلوكيّة
http://staff.aub.edu.lb/~websbs/Sociology/Center_of_behavioral_research/Mission.htm

القناة الخاصة بالجامعة الأميركية في بيروت على الـ YouTube
www.youtube.com/AUBatLebanon

موقع الجامعة الأميركية في بيروت
www.aub.edu.lb